١٤٣٨

سلسلة :

المنهجيَّة في دَرْءِ الشُّبُهات

الدرس الرابع: منهج أهل السنة في فهم النص

الشيخ: د. يوسف بن محمد الغفيص

مجموعة من المحاضرات العلمية والتي ألقيت بجامع عثمان بن عفان -رضي الله تعالى عنه- بحي الوادي بمدينة الرياض، في الثامن عشر من شهر ذي القعدة لعام ألفٍ وأربع مئة وثلاثةٍ وثلاثين من الهجرة النبوية

فريق التفريغ
١٤٣٨

[1]* الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله نبينا محمد، وآله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وينعقد هذا المجلس في الثامن عشر من شهر ذي القعدة من سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية الشريفة على صاحبها الصلاة والسلام، بجامع عثمان ذي النورين بالرياض.

بين يدي موضوع كما وَسَمه الإخوة في ترتيبهم: (منهج أهل السنة والجماعة في فهم النص).

أقول مستعينًا بالله -سبحانه وتعالى-: أنَّ الله -سبحانه وتعالى- بعث نبيه ﷺ بالهدى ودين الحق ليُظهره على الدين كله، فجاءت رسالته ﷺ بعد حال لبني آدم من أوجُه الضَّلال التي اقترفوها ومالوا بها عن فطرتهم التي فطرهم الله عليها، فإن الله -سبحانه وتعالى- تفضَّل على عباده وعلى خلقِه أن فطرهم على الحق وعلى قبول الحق، وعلى الخير وعلى قبول الخير، لكن مالوا عن فطرتهم التي فطرهم الله -سبحانه وتعالى- عليها كما في قوله -جل وعلا-: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا**﴾ [الأعراف:١٧٢].

وكما جاء عن النبي ﷺ في الصحيحين وغيرهما من غير وجه قوله ﷺ: (**كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهوِّدانه أو ينصِّرانه أو يمجِّسانه**)، فهذه الفطرة التي فطر الله -جل وعلا- الناس عليها فمال الناس الذين ضلوا عن ما فطرهم الله عليه، مال خلقٌ مِن بني آدم عن هذه الفطرة، وفي الصحيح من حديث عياض بن حمار المجاشعي أن النبي ﷺ قال: (**قال الله تعالى: إني خلقتُ عبادي حنفاء كلهم**)؛ وهذه الحنيفية التي خلق الله -جل وعلا- العِباد عليها هي الفطرة، وقال ﷺ: (**قال تعالى: إني خلقتُ عِبادي حُنفاء كلهم فأتَتهُم الشياطين فاجْتَالَتْهُم عن دينهم**)؛ والشياطين هم أصل مادة الشبهات، قال: (**فأتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، وحرَّمت عليهم ما أحلَلْتُ لهم**)؛ وبهذا تعلم أن الشبهات لا تختص في إسقاط الأحكام الشرعية

[1] رابط المحاضرة: https://archive.org/download/mohamed199230_gmail_02/04.mp3
رابط السلسة: https://archive.org/details/mohamed199230_gmail_02

فحسب، بل هذا وجه، وتقع الشبهات على ضد ذلك فتكون تحريمًا وتشديدًا في دين الله، وهذا أيضًا مادة من الشبهات.

وأنت ترى أن النبي ﷺ هنا قال (**فأتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، وحرَّمت عليهم ما أحللت لهم**)، وهذا التحريم تشديد، ولم يقل: وأباحت ما حرَّمت عليهم، مع أن هذا يقع، لكنه إشارة فيما جاء في هذا الحرف من الحديث القدسي الذي يذكره النبي عن ربه -سبحانه وتعالى- إشارةً إلى أن مادة الشبهات لا تختصُّ بأحد المتقابِلَيْن عن الآخر.

قال: (**وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، وحرَّمت عليهم ما أحللتُ لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانًا**)؛ وهذه أعلى مادة الشبهات التي أضلَّت بني آدم، فإن أعلى مادة من الضلال هي مادة الشرك والكفر بالله -سبحانه وتعالى-.

قال: (**وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانًا، وإن الله نظر إلى أهل الأرض فمَقَتَهُم عَرَبَهم وعَجَمهم إلا بقايا من أهل الكتاب**)؛ مَقَتَهُم أي أَبْغَضَهم لـمَّا انحرفوا عن هَدْي الأنبياء والمرسلين، وعن الأصل الشريف الأول الذي تفضَّل الله به على بني آدم وأخذه عليهم، وهو الميثاق الأول المذكور في القرآن، فيما سبقت الإشارة إليه.

قال: (**وإن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب**)، ثم يقول الله لنبيه: (**وإنما بعثتُكَ لأبتَلِيَكَ وأبتلِي بِك، وأنزلتُ عليك كتابًا تقرؤه نائمًا ويقظانًا لا يغسله الماء**)؛ ومعنى أنه لا يغسله الماء أن آياته في صدور الذين أوتوا العلم، معرفةً وعلمًا وعملًا، ولهذا أنزل الله هذا الذِّكر وجعله محفوظًا، فمهما عرض من الشبهات وأوجه الضلالات فإن الحق الذي بعث الله به نبيه ﷺ لا يزال قائمًا علمًا وعملًا، وإن القرآن لا يزال محفوظًا بحفظ الله له وهو كلام الله -جل وعلا-، وكذلكم الهَدْي الذي بُعث به النبي ﷺ فإنه محفوظ.

وعن هذا تواتر عن النبي ﷺ كما في الصحاح والسنن والمسانيد وغيرها من رواية جماعة من الصحابة منهم جابر بن سمرة وأبو هريرة ومعاوية بن أبي سفيان وأسماء بنت أبي بكر وعائشة بنت أبي بكر وعدد من الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- قوله ﷺ: (**لا تزال طائفةٌ من أمتي على الحق ظاهرين، لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة**)، وفي وجه في الرواية: (**حتى يأتي أمر الله**)؛ فلا يزال الحق الذي بُعث به النبي ﷺ والهدى ودين الحق، لا يزال باقيًا بما حفظ الله -سبحانه وتعالى- به هذه الشريعة، فمهما عرض من الشبهات والانحراف عن هدي النبي ﷺ فإن الحق لا يزال قائمًا، وهو الأصل في هذه الأمة التي جعلها الله -جل وعلا- خير أمةٍ أُخرجت للناس كما في قوله جل ذكره: ﴿**كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ**﴾ [آل عمران: ١١٠].

وبُعث النبي ﷺ على هذه الفترة من الرُّسل، فصار الناس به في مكة إما مؤمنًا وإما كافرًا، ولم يكن الناس إذ ذاك إلا هذين الصنفين؛ إما مؤمنًا بالنبي ﷺ وإما كافرًا به. ولما هاجر الرسول ﷺ إلى المدينة ظهر في بني آدم صِنف ثالث وهم المنافقون، وترى أنَّ هذه الأصناف الثلاثة ذكرها الله في القرآن كثيرًا، وترى في صدر سورة البقرة بيَّن الله في هذه السورة الشريفة أصل الحق وهو القرآن، وبيَّن بعد ذلك أصناف بني آدم، قال الله تعالى: ﴿**الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ**﴾ [البقرة: ١-٢].

فبيَّن اختصاص المتَّقين من هذه الأصناف الثلاثة التي هي المؤمنون والكفار والمنافقون، المتَّقون هنا هم أهل الإيمان، بيَّن اختصاصهم بهذا القرآن إيمانًا ومعرفةً، قال: ﴿**الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ**﴾، ثم ذكر صفة المتقين، ثم ذكر بعد ذلك صفة الكفار فقال: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾ [البقرة: ٦]، وبيَّن أن ضلالهم عن الإيمان ليس بمُوجِب من النظر أو العقل أو الاعتبار، وإنما لأنهم أعرضوا عمَّا جاء به النبي ﷺ تقليدًا لآبائهم، قال الله تعالى: ﴿**خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾ [البقرة: ٧].

ثم ذكر الله -جل ذكره- المنافقين في هذه السورة بعد أن وصف الكفار عند قوله -جل ذكره-: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ**﴾ [البقرة : ٨].

وصار الناس في عهد النبي ﷺ في المدينة إما مؤمن وهم صحابة النبي ﷺ وأهل الإسلام الذين صحبوا النبي ﷺ وآمنوه، أو بلغتهم دعوة النبي فآمنوا به ﷺ.

ومنهم الكافر، وهم أصناف من عبدة الأصنام ومنحرفة أهل الكتاب والمجوس وأجناس الكفار. ومنهم المنافقون وهم الذين ظهروا في المدينة النبوية وجاء تفصيلهم في سورة التوبة، وبيَّن الله -جل وعلا- في تلك السورة أنهم ليسوا من أهل الإيمان وإن كانوا يُظهِرون ذلك، وبيَّن في سورة البقرة ذلك في قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة : ٨]، وفي سورة التوبة: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ وَمَا هُمْ مِنْكُمْ﴾ [التوبة : ٥٦].

وهؤلاء الذين هم أهل الإيمان وأهل الإسلام وأهل التقوى لم تظهر فيهم مادة من الانحراف عن أصول هدي النبي ﷺ، أو منازعته ﷺ فيما جاء به، وإن كان أولئك السلف الأول في صدر الإسلام في عهد النبي ﷺ ليسوا معصومين عن المعاصي، فإن العصمة لا تكون إلا للنبي ﷺ والأنبياء.

ثم لما توفي النبي ﷺ صار الناس كذلك على هذه الأحوال، وصار الذين أسلموا وآمنوا ليسوا مرتبة واحدة كذلك، وإن كان هذا وُجِد من ابتداء الحال في زمن النبي ﷺ، ولكن بَانَ أثرُه وبانت حاله أكثر بعد وفاة النبي ﷺ ودخول الناس في الإسلام من مسلمة الفتوح، فتوح عمر -رضي الله تعالى عنه-، وفتوح أبي بكر التي ابتدأها في خلافته وأتمَّها عمر، وما بعد ذلك من فتوحات المسلمين، فدخل الناس في دين الله أفواجًا، وهؤلاء أهل الإسلام يجمعهم قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢]، فليسوا مرتبة واحدة؛ ففيهم الظالم لنفسه بالمعاصي والتقصير ونقص الاتباع والاقتداء والمعرفة، ومنهم المقتصِد، ومنهم السَّابق بالخيرات، لكن هذه الأصناف الثلاثة مُباينة لأهل الكفر والنفاق.

ولما نظر الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- بعد النبي ﷺ في مسائل من الشريعة اختلفوا في مقامٍ وأجمعوا في مقام، ولم يظهر فيهم مَن يُنازع في أصلٍ من أصول الهدي في المأثور عن رسول الله ﷺ وما جاء تحقيقه وبيانه وإحكامه في كتاب الله -سبحانه وتعالى-، وإنما اختلف الصحابة في مسائل من فروع الشريعة، واختلافهم في

هذا محفوظ في أبواب من العبادات والمعاملات والعقود وأنواع التصرفات، كالاختلاف المحفوظ عنهم في مسائل من الطهارة أو مسائل من الصلاة أو الزكاة أو الصيام أو الحج أو أحكام المعاملات أو أحكام النكاح أو أحكام الجراحات والدِّيات وغير ذلك، فهذا فيه مادة محفوظة عن الصحابة من الاتفاق والاختلاف.

ولكن لم يختلفوا في أصول الشريعة، وأصول الشريعة لا تختص بالإيمان بالغيبيات، بل هذا أحد أصول الشريعة وهو أشرف الأصول وأعظمها؛ الإيمان بالله -سبحانه وتعالى- وصفاته التي لا يفقه العباد كُنْهَهَا وكيفيَّتها وإن كانوا يعرفون حقيقتها ومعناها، فأشرف الإيمان هو الإيمان بالله -سبحانه وتعالى- معرفةً وإخلاصًا له، بعبادته وحده لا شريك له، ولهذا لما ذكر النبي ﷺ مقام الإيمان جعله على هذا الوجه من الصفة: (**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره**).

فلم يعرِض في هذه الأصول شيء من الاختلاف بين الصحابة، ولا حتى في أصول الشريعة التي هي قواعد الشريعة الكليَّة التي ينبني عليها التَّشريع، ومادة كثير منها ما سمَّاه المتأخّرون بالقواعد الفقهية، والأصول التي عليها مَبْنَى مقاصد الشريعة، وصار اختلافهم على هذا الاعتبار أنَّ ما هو في مسألة الفروع وبعض الأوجه التي تحتملها اللغة في فهم خطاب الشارع، ولم يظهر فيهم مُنازعة في شيء من الأصول التي سبقت.

ولهذا لم يكن سببٌ قائمٌ يقتضي تخصيص الصَّحابة باسم غير الأسماء الشرعيَّة الأولى التي سمَّى بها الله عباده في القرآن، كاسم المؤمنين، واسم المسلمين، واسم المتقين، واسم القانتين، واسم الصالحين؛ فإن هذه الأسماء هي الأسماء التي سمَّى الله بها أهل الاتِّباع في كتابه، فلما لم تقُم مُنازعة في أصول هدي النبي ﷺ لم يكن سبب قائم يقتضي التَّخصيص، فإن الناس إما مؤمن وإما كافر لا يَدِين بدين الإسلام أصلًا، أو منافق أظهر دين الإسلام في ظاهره وفي باطنه كافرٌ به، وأما أهل الإسلام فإن تفاوتوا بالإتباع فإنهم داخلون في مقام الاصطفاء الذي قال الله فيه: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا**﴾ [فاطر: ٣٢].

فلم يقُم سبب لتخصيصهم باسم من الأسماء حتى عَرَض في هذه الأمة وجهٌ من المفارقة لشيء من أصول هدي النبي ﷺ، فبدأ ظهور الشُّبهات التي استطال بها كثيرٌ من الطوائف على عامة المسلمين وسواد المسلمين بالحكم تارة، وبالقول تارة، وبالفعل تارة.

وظهرت الخوارج، وكان هذا هو أول انحراف مادَّتُه من الشبهات، فخالفوا سواد الأمة، وخالفوا هدي الصحابة -رضي الله تعالى عنهم-، وقد أخبر النبي ﷺ بظهورهم، ومُقدَّمهم ظهر زمن النبي ﷺ بوجهٍ من الاعتراض على قضاء النبي ﷺ، ولهذا جاء في الصحيحين وغيرهما من رواية جماعة من الصحابة منهم أبو سعيد الخدري وعلي بن أبي طالب، ففي رواية أبي سعيد: أن النبي ﷺ قسَمَ قَسْمًا -أي مالًا-، وكان ﷺ يقصِد في قَسْم هذا المال إلى أوجه من الحكمة الشرعية في تأليف قلوب المسلمين وحُدَثاء العهد بالإسلام، قال أبو سعيد: "فقام رجل غائر العينين، مشرف الوجنتين، ناشز الجبهة، كثّ اللحية، محلوق الرأس، مشمّر الإزار، وقال: اعدل يا محمد!"، وهذا الخطاب لم يقع من قبل أنَّ أحدًا من المسلمين ولو دَنَت رُتبته حتى جُفاة الأعراب الذين كانوا يأتون النبي ﷺ وهم مسلمون ولم يتحقَّق الإيمان في قلوبهم كما قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، لكن لم يقع منهم شيء من هذه المادة، وإن كان يقع منهم مادة من الجفاء في التصرفات، لكن هذه مادة مُمَانِعة لقضاء النبي ﷺ، ولهذا قال له النبي ﷺ مع كثرة احتماله ﷺ وسِعة احتماله لجفاء الأعراب إلا أنَّ هذا الرجل لما قال له هذه الكلمة قال له الرسول ﷺ: (**ويلك أولستُ أحقَّ أهل الأرض أن يتقي الله؟**).

ثم ولَّى الرجل ولم يستغفر ولم يتُب بل ولَّى، فنظر إليه النبي ﷺ وهو مُقفِل قد ذهب وولَّى ظهره فقال: (**إنه يخرج من ضِئْضِئِ هذا قومٌ تحقِرون صلاتكم مع صلاتهم، وصيامكم مع صيامهم، وقراءتكم مع قراءتهم، يقرؤون القرآن لا يُجاوِز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرُق السَّهم من الرَّميَّة**)، وفي رواية: (**يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، ينظر** -أي الرامي- **إلى نَصْلِه** -أي إلى نصل سهمه- **فلا يجد فيه شيئًا، ثم ينظر إلى رِصَافِه فلا يجد فيه شيئًا، ثم ينظر إلى قَدَدِه فلا يجد فيه شيئًا، قد سبق الفَرْثَ والدَّم**)؛

وهذا كناية عن شدة مروقهم من دين الإسلام وهدي النبي ﷺ، كما لو تصوَّرت رامٍ رمى بسهم رميَّة فأصابها السهم فخرج من جنبها الأيمن إلى جنبها الأيسر فنَفَذ منه، فأخذه الرامي فقلَّب السهم فلم يجد في السهم أثر فرث ولا أثر دم، وهذا كناية عن شدة مُرُوقهم.

فظهر هؤلاء في خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضي الله تعالى عنه-، فلما ظهروا في خلافة علي -رضي الله تعالى عنه- وأخذوا الدين تشدُّدًا، وأخذوا الدين تعنُّتًا، وأصل ضلال هؤلاء هو الطعن في سنة النبي ﷺ، أصل ضلال الخوارج الطعن في سنة النبي ﷺ؛ فإنهم نازعوا في رواية الصحابة لجملة من الأحاديث النبوية ولم يصدقوهم، فطعنوا في عدالة الصحابة، فلما طعنوا في عدالة الصحابة ردُّوا هذه الأحاديث التي جاءت مُفصِّلة لمجمل القرآن، وكانوا في الجملة أعرابًا جُفاةً لم يفقهوا القرآن ولم يتدبَّروه حقَّ تدبُّره، وإلا لو تدبروا كتاب الله لبَانَ بالقرآن وحده فضلًا عما جاء مفصِّلًا ومتمِّمًا من السنة، فإن الأصل الذي ضلُّوا فيه وهو تكفير أهل الكبائر من المسلمين والقول بأنهم خالدون في النار، هذا أصلٌ بُطلانه معلوم بالقرآن مفصلًا.

كما أنه معلوم بالسنة مفصَّلًا، فلا يتوهَّمن أحد أن ظاهر القرآن يدل على مقالتهم؛ فإن الله لما ذكر السارق قال: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، وقال: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور : ٢]، فلو كانوا بكبائرهم كفارًا لأُمر بقتلهم، وأنت ترى الحدود إنما جاءت في كثير من موارِدها إلا في النفس في القَوَد والقصاص، وأما دون ذلك في الزنا والقذف والسرقة فإنها جاءت حدود دون ذلك، وأيضًا فإن الله ذِكر الظالمين لأنفسهم في جملة المصطفين، إلى غير ذلك مما يُعلم به أنَّ ما في كتاب الله بيِّنٌ مُستفيض في إبطال هذا الأصل الذي ضلُّوا فيه، ولكن التبس عليهم بعض المُجمَل من القرآن ولم يردوا القرآن بعضه إلى بعض، ولم يردوا القرآن إلى السنة، وطعنوا صراحة في أحاديث رواها الصحابة -رضوان الله عليهم- إلى النبي ﷺ.

ولما كان عندهم هذا الجفاء وهذا التشدُّد في دين الله طعنوا في أمر علي بن أبي طالب وإمامته، قالوا له: حكَّمت الرجال في دين الله ولا حُكم إلا لله، وتمالأوا على الصحابة -رضي الله تعالى عنهم-، وحصل القتال بينهم وبين أصحاب النبي ﷺ، وأجمع الصحابة على قِتالهم، وتربَّصوا بعد ذلك بأمير المؤمنين علي حتى قتلوه، فأن الذي قتل عليًا هو عبد الرحمن بن مُلجم من الخوارج.

ومع هذه الضلالة وهذا العدوان الذي اعتدوا به على المسلمين وعلى خيرة المسلمين من أصحاب النبي ﷺ فإن الصحابة -رضي الله عنهم- وهم أئمة السنة الأولى، هؤلاء الأئمة من أصحاب النبي ﷺ قصدوا معهم مقام العدل ولم يكفّروهم، وهذا من هدي أهل السنة والجماعة أنهم لا يأخذون الشريعة مُقابَلةً؛ مع أن الخوارج كفَّرتهم واعْتَدَت عليهم، إلا أنهم مَضَوا فيهم بحكم الله ورسوله، ولما قِيل لأمير المؤمنين علي: يا أبا الحسن أكُفَّار هم؟ قال: "من الكفر فرُّوا"، قيل: يا أبا الحسن أمنافقون هم؟ قال: "إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلًا وهم يذكرون الله كثيرًا"، قيل: فما هم؟ قال: "هم إخواننا بَغَوا علينا، أصابتهم فتنة فعَمَوا فيها وصمُّوا".

فمِن ظهور الخوارج بدأ ظهور الانحراف، وصار لهذا الاسم وجه من المناسبة والسبب، حينما يقال: "منهج أهل السنة والجماعة"؛ فإن هذا التخصيص بأهل السنة قام سببه بظهور هذه الطوائف، وإن كان المسلمون في عهد النبي ﷺ يُضافون إلى القرآن والسنة، فيقال أهل القرآن، ويقال أهل السنة، فهذا من الأسماء الشرعية الأولى.

فإذًا هذا التخصيص لا يمكن أن يُمانَع في شأنه من جهتين: أنه إضافة إلى سنة النبي والإضافة إلى السنة صحيح حتى قبل قيام السبب، ثم إنه بعد قيام السبب يكون مُتَّجِهًا.

وظهرت الشيعة مع ظهور هؤلاء في عهد علي -رضي الله عنه- وصارت بعد ذلك طوائف.

ثم لما انقضى عصر الخلفاء الراشدين زمن الفتنة التي كانت بين ابن الزبير وبين بني أمية ظهرت فتنة القَدَريَّة، فكان البحث في عدالة الصحابة وفي رواية الصحابة عند الخوارج، وما نتج عنه من الضَّلال في مسألة الإيمان، ثم بعد ذلك ظهرت القَدريَّة زمن الفتنة التي كانت بين ابن الزبير وبين بني أمية فإنك تعلم أنَّ ابن الزبير مانع بني أمية حتى قُتل. وظهرت بعد ذلك فتنة المرجئة، ثم لما كان في أواخر الدولة الأموية ظهرت الترجمة بعد فتح البلدان وامتداد الفتوحات.

ثم شاعت هذا الترجمة وجاوزت العلوم التي تسمى بالعلوم التطبيقية إلى ترجمة المعارف الدينية لبعض الأمم من اليونان وغيرهم، واتَّسعت هذه الترجمة لمسائل الإلهيات ومسائل الدِّيانات للأمم الفلسفيَّة وغيرها، اتَّسعت في دولة بني العباس، ولا سيما في دولة أولاد الرشيد العباسي، وخاصة في خلافة المأمون؛ فإن المأمون العباسي ابن هارون الرشيد هو أول خليفة من من خلفاء المسلمين وسلطان من سلاطينهم ينحرف في معتقده عمَّا عليه سواد الأئمة وعامة الأئمة، وما عليه الإجماع عند أئمة الاجتهاد من أهل الفقه والحديث، فإنه تبنَّى مقالة المعتزلة، وظهرت المعتزلة في زمن التابعين، ومالوا عن أئمة التابعين.

فكثُرت هذه البدع وهذه الضلالات، وصار هها الانحراف أوجه؛ منه غالٍ وجافٍ، وماظهرت مقالة من الجفاء إلا قابلها مقالة من الغلو، ولا ظهرت مقالة من الغلو إلا قابلها مقالة من الجفاء؛ فلما طعنت الخوارج على علي بن أبي طالب حتى كفَّرته، غلا فيه قوم إلى أوجهٍ من أوجهِ الغلو المعروفة في مذاهب الشيعة. ولما قالت القدريَّة مقالتها في قدر الله وتعطيله وأن العبد مستقل بفعله قابلتهم الجبرية وظهرت مقالات الجبر. ولما ظهر الغلو في مسألة الأسماء والأحكام وأهل الكبائر قابلهم المرجئة.

ولكن تلك البدع والشبهات في الصَّدر الأول لم يكن من شأن أهلها انتِحال السنة والجماعة، بل كانوا ينتحِلون الأسماء المُحدَثة التي لا أصل لها في الدين لم يكن أهلها ينتحلون السنة والجماعة مع انتسابهم وتديُّنهم بدين الإسلام، لكن لم يكن لهم انتساب مختصٌّ للسنة والجماعة، بل كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–: "شعار أهل البدع المغلَّظة تركُ انتِحال السنة والجماعة".

ثم عَرَض بعد ذلك أن دخلت مادة من هذه البدع وهذه الأوجه من الخطأ على بعض المنتسبين للسنة والجماعة من أهل النظر والكلام بعد ظهور هذا العلم الذي كان سببًا في انحراف كثير من المسلمين عمَّا جاء النبي ﷺ من الحق، وهو علم الكلام الذي حُصِّل ووُلِّد من الفلسفة، وجُمع جوهره من الفلسفة وتُمِّم بجمل مُجمَلة من العقل والشَّرع، وإلا فإن جوهر هذا العلم هو من الفلسفة، وهذا بيّن فيما بَسَطتْهُ المعتزلة في هذا العلم، ومن تلقَّى عنهم بعد ذلك وإن كان بدرجة مخفَّفة من مُتقلِّدي هذا العلم من مُتكلِّمة الصِّفاتية المنتسبين للسنة والجماعة.

ومن هنا دخل على بعض المتأخرين من الفقهاء -رحمهم الله- بعض الأوجُه من الخطأ في هذه المسائل؛ فصارت المسائل مسائل من النظر ومسائل من العمل، فأقامت المعتزلة منهج النَّظر، وجعلت النظر أوَّل الواجبات على المكلَّفين.

وانحرفت طوائف في مسائل العمل باسم التَّصوف؛ وصار ثمة بدعًا في طرائق الصوفية، وإن كان اسم التصوف لا يختص بمعنى واحد، بل نُسب للتصوف من لم يُسمِّ نفسه صوفيًا من فضلاء العبَّاد وأئمة الصالحين وأصحاب السنة والهدي الصحيح؛ كالفُضيل بن عياض، فهذا ونحوه ممن نُسِب للتصوف ولم يسمِّ نفسه صوفيًا، ولم ينتسب للتصوف.

ونُسِب للتصوف من انتسب للتصوف بنفسه كالجُنيد بن محمد وأمثاله، ولكن هؤلاء تصوفهم -كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية-: تصوُّفٌ مُقتصِد، وإن كان يعرِض فيه مقامٌ من الخطأ في الأقوال أو التصوُّرات، لكنه ليس التَّصوف الغالي.

وبعده مقام أعظم منه بُعدًا وأكثر منه خطأ، إلى أن وقع التصوف الغالي الذي هو تصوُّف الباطنية.

فهذه الأوجه من الخطأ في مسائل السلوك أو في مسائل العلم والنَّظر الناس في أثرها على وجهين: منهم من كان متأثرًا بها مختصًّا بها عن السنة والجماعة، كما هو شأن غلاة المخالفين لأهل السنة الذين لم ينتسِبوا لسنة والجماعة، وأما مُقتصِدة المخالفين فهم مُنتسِبون للسنة والجماعة. وفيهم كثير من أهل العلم والفضل والصلاح والتقوى ممن الْتَبَست عليه هذه المسائل من أعيان الفقهاء أو أعيان النُّظار، فهؤلاء يُقام لهم مقام معروف في الأئمة من الصلاح أو حسن العمل، أو مقامات من العلم في مسائل الفقه أو أصول الفقه أو مسائل رواية الحديث أو مصطلح الحديث ونحو ذلك.

وهذا من عدل أهل السنة والجماعة أنهم يزِنون الناس بميزان الشريعة، ولهذا ذكر الإمام ابن تيمية -رحمه الله- من الأصول أن كلَّ من أرد الحقَّ واجتهد في طلبه من جهة النبي ﷺ فأخطاه فإن خطأه مغفور له. ولكن لما كانت هذه الأصول مستقرَّة مستفيضة متواترة في الكتاب والسنة لم يختص أهل البدع عن نقص في هذا

الأصل، ولم ينفكُّوا عن نقص في تحقيق هذا الأصل، فعندهم مادة من نقص الإرادة، ومادة من نقص الاجتهاد، وإن كانت أحكام المآل في الآخرة فصلُها وقضاؤها إلى الله -سبحانه وتعالى-.

فلهذه الأحوال التي تقلَّبت في التاريخ بظهور التصوف ومناهجه واتجاهاته، وظهور علم الكلام، وظهور الفلسفة، وقبل ذلك ظهور الخوارج ومن كان على منهجهم في الطعن في السنة وفي عدالة الصحابة؛ لهذه الأسباب حصل في هذه الأمة هذا التفرُّق الذي نهى الله -سبحانه وتعالى- عنه وأمر عباده أن يعتصموا بحبل الله جميعًا وألَّا يتفرَّقوا؛ فإن هذا الافتراق بِدعة، وهذا الافتراق من المنكر الذي يجب الدعوة إلى إزالته ورفعه حتى يجتمع الناس على ما أوجبه الله عليهم من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، ولزوم الهدي الذي بعث به الرسول ﷺ، فإن الله -جل ذكره- قال لعباده: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وإقامة الدين وتحقيقه لا تكون إلا مع تحقيق الاجتماع، كما قال الله -جل وعلا-: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، فتحقيق الاجتماع يُعدُّ من أشرف الأصول التي دعا إليها النبي ﷺ؛ ولهذا فإن هذا الافتراق هو من الافتراق المذموم، وليس من باب الرحمة، بل هو بدعة حصلت من مخالفه هدي أصحاب النبي ﷺ، فتميَّزت الخوارج ثم تميَّزت الطوائف بعد ذلك، التي ضلَّت أو انحرفت أو أخطأت هَدْي النبي ﷺ.

فهذه الأوجه المستفيضة من مادة الخطأ المتنوعة في أوجهها وأسبابها.

كيف يقع لطالب العلم حسن الفهم لمنهج أهل السنة والجماعة في فهم النصوص؟ ذلك المنهج الذي لزمه الصحابة -رضي الله تعالى عنهم-؛ فإنك إذا ذكرت أهل السنة فإن أئمَّتهم هم صحابة النبي ﷺ، وإن كانوا يسمُّون الإمام أحمد ومالًكا وأمثال هؤلاء بإمام أهل السنة، ليس المقصود هنا أن إمامة السُّنة ترجِع إليه كما يقع في الطوائف الأخرى؛ فإنها ترجِع -أعني تلك الطوائف- إلى مَتبوعِين عرضوا في التاريخ؛ فتجد أن هذه الطائفة تنتهي إلى فلان وفلان، وأن تلك الطائفة تنتهي إلى فلان وفلان؛ فإذا ذكروا المعتزلة قالوا: وأول من بدأ الاعتزال واصل بن عطاء الغزَّال، وعمرو بن عُبيد، وإذا ذكروا هذا المذهب نسبوه لفلان، وذلك المذهب

لفلان، وهذا من أوجه البطلان العقلي بمعنى أنه من الأوجه التي يُعلم بها فساد هذه المذاهب؛ فإنها لو كانت مذاهب صحيحة في أصول الدين لم تعرِض في التاريخ على هذا الترتيب.

بخلاف هَدْي أهل السنة والجماعة؛ فإنه لا يختصُّ بإمام معيَّن، وإذا ذُكر الإمام أحمد إمام أهل السنة والجماعة، أو ذُكر مالك فإن المراد أنه من أئمتهم، وإلا فإن أهل السنة والجماعة ليس لهم متبوع يختصُّون باتباعه ويصدُرُون عن قوله أجمع إلا النبي ﷺ، وأما غيره ولو جلَّ مقامه فإنه كما قال مالك: "كلٌّ يُؤخذ من قوله ويُترك".

فإذًا أئمة السنة هم صحابة النبي ﷺ، ثم من أخذ هديهم وطريقتهم من أهل القرون الثلاثة الفاضلة الذين أثنى النبي ﷺ عليهم كما في حديث عمران -رضي الله تعالى عنه-، وهم -أعني صحابة النبي ﷺ- الذين أمر الله العباد باتّباع طريقتهم باعتبارها هديًا يُفهم به كتاب الله، وتُفهم به سنة رسول الله ﷺ، لا على وجه تميُّز ما فقهوه وما فهموه أنه مختصٌّ أو منفكٌّ عما جاء في كتاب الله أو سنة النبي ﷺ، فكانت هذه الطريقة هي طريقه أهل السنة والجماعة، ويجمعها جُملة من الأصول.

هذا المنهج -أعني منهج أهل السنة والجماعة في فهم النص- الذي تميَّز عن مناهج الطوائف الأخرى؛ فإن كل طائفة لها منهج في فهم النص، ولا ندخل في تفاصيل تلك المناهج وإنما أُشير إليها فيما سبق إجمالًا، فإن المقصود من هذا المجلس ليس البحث في مُفصَّل منهج تلك الطائفة أو غيرها، وإنما في منهج أهل السنة والجماعة، فيُقال إنَّ منهجهم يقوم على تحقيق أصول بتحقيق هذه الأصول امتازوا عن سائر الطوائف، وهذه الأصول بمجموعها كمقدّمات يحصل عنها نتيجة شريفة وهي تحقيق المعرفة بالله وبشرعه وتحقيق العمل الصالح الذي بعث الله به الأنبياء والرسل، فإن الله -سبحانه وتعالى- قال: ﴿**هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ**﴾ [التوبة: ٣٣]، فاجتماع هذه الأصول يحصل به كمال العلم وكمال المعرفة وتحقيق العمل، وهذا معنى قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾ [المائدة: ٣].

وأما غيرهم من الطوائف فإنهم وإنّ لم يُكفَّروا فإن الأصل في أهل القِبلة الإسلام، ولا يُجترأ على مسألة التكفير في مثل هذه المقامات، إلا أنهم فاتهم من تحقيق هذه الأصول الأصل المجمل في قوله سبحانه: ﴿**هُوَ الَّذِي**

﴿أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ﴾ [التوبة : ٣٣]، أو الأصول المفصَّلة بعد ذلك في الكتاب والسنة، فاتهم من تحقيقها ما فاتهم، وهم مقامات في هذا الفوات.

فإذًا جُملة الأصول التي تجمع فهم أهل السنة والجماعة للنص الأصلي الأول التَّسليم؛ فإن التسليم لخبر الله وخبر نبيه، أو أمر الله وأمر نبيه، فإن ما في القرآن هو على أصل الكلام، والكلام إما خبر وإما إنشاء، وفي القرآن الخبر الذي يجب الإيمان به من الإخبار عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله وأسماء شرعه وأحكام اليوم الآخر والملائكة والنبيين والكتب إلى غير ذلك، وفي القرآن الأمر والنهي والتشريع، وكذلكم في حكمة النبي ﷺ.

فهذا الخبر وهذا الأمر فيه شريعة واجبة وفريضه على عباد الله، فرض الله -سبحانه وتعالى- هذه الشريعة على جميع المكلَّفين منذ خلق آدم، ولهذا لما نهى الله -سبحانه وتعالى- آدم عن الشجرة وأكل منها، ذكر الله -سبحانه وتعالى- في كتابه أن آدم عصى ربه، قال: ﴿وَعَصَى آَدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١]، وبيَّن الله أن المعصية هي الانحراف والغواية قال: ﴿وَعَصَى آَدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى * ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾ [طه: ١٢١- ١٢٢]، فإذًا الأصل الأول هو اعتصامهم بهذه الفريضة، وهذا معنى لا بد لطالب العلم وللمسلم بعامة أن يفقهه، إلى أن التسليم فريضة فرضها الله على العباد أجمعين.

ولما بعث النبي ﷺ فرض على أتباعه كبقية أتباع الأنبياء التسليم، فلا يكون الإيمان إلا معه -أي إلا مع التسليم-، كما قال الله -جل وعلا-: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] ، وتأتي هذه الفريضة في كتاب الله بأسماء، تارة باسم التسليم كما في قوله: ﴿حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، وتارة تأتي هذه الفريضة باسم الاستجابة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]، وتأتي هذه الفريضة باسم الطاعة وباسم السَّمع قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [النور: ٥١]، وتأتي

باسم التقوى، وتأتي باسم الإيمان، فإذًا لها أسماء حتى لا يقال أن هذه الفريضة ما ذُكرت إلا في مقامات نزرٍ باسمها؛ فإنها ذكرت بأسماء دالَّة عليها، بل إن هذا التنوع في أسماء هذه الفريضة يدل على عِظمها وتحقيقها.

والسمع الذي مدح الله به أهل الإيمان هو تحقيق سمع القبول وليس سمع الإدراك؛ ولهذا قال الله لعباده: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال: ٢١]، ومن حقَّق هذا التسليم نجا من الوصف الذي ذمَّ الله به مَن خالف هذه الفريضة بقوله: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢].

فإذًا فريضة التسليم تتضمن تحقيق الإخلاص لله -سبحانه وتعالى- وتحقيق المعرفة به -سبحانه وتعالى- حقَّ المعرفة، فهي من أخص الفرائض بل هي أخص الفرائض وأخص الشعائر لما تتضمَّنه من معرفه الله وإخلاص الدين له، وإن التسليم يتضمن الإخلاص وهو أشرف المقاصد، ويتضمن المعرفة وهي أشرف المُرَادَات والتكليفات، معرفة الله -سبحانه وتعالى- وإخلاص الدين له، وهذه هي حقيقه الإيمان.

إذًا هذا أصل فات كثير من الطوائف التحقيق له، ولا نقول فاتهم أصله؛ لأن من فاته أصل التسليم لا يكون مسلمًا، لكن فاتهم التحقيق، ولهذا كل من كان إلى السنة أقرب كان إلى تحقيق التسليم أقرب، ولهذا الآية بيَّنت أن التسليم له رُتب في قول الله: ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾؛ فإن التأكيد بالمصدر هنا إشارة إلى أن التسليم مراتب، وهو كذلك حتى يحصل اليقين.

وهذه الفريضة أخصُّ الصحابة فقهًا فيها هو أبو بكر الصديق، وهذا معنى قول الحسن البصري: "ما سبقهم أبو بكر بكثرة صيام ولا صلاة ولكن بشيء وَقَر في قلبه"؛ وهو تحقيق التسليم لقول الله ورسوله، ولأمر الله ورسوله، ولهذا مَن عَبَد الله -سبحانه وتعالى- وهو يعرف وجوب الحكم ويعرف مقتضيه ويعرف حكمته ويعرف علته أكمل ممن عبد الله بهذا الحكم وهو لا يعرف إلا وجوبه لكنه لا يفقه حكمته ولا مقتضيه، ولهذا صارت عبادة العالم أكمل من عبادة الجاهل، وإن كان هذا الجاهل يعرف أصل الحكم أنه واجب لكن لا يفقه مقام هذا الحكم، لا يفقه رتبة هذا الحكم من الشريعة، لا يفقه حكمته، لا يفقه سببه، لا يفقه علته. ولهذا كلُّ من كان أعلم في الأحكام الشرعية صارت عبادته بها أجلَّ في الشريعة.

التسليم لأمر الله ورسوله وعدم المنازعة في ذلك، وهذا التسليم ليس معناه إبطال النظر -كما سيأتي-؛ فإن أصول أهل السنة في فهم النص باجتماعها يتحقَّق الاعتدال والعدل.

الأصل الثاني: الاقتداء.

الأصل الثاني بعد التسليم لأمر لله ورسوله الاقتداء؛ والمقصود بالاقتداء أنَّ الله -سبحانه وتعالى- شرع لعباده أن يقتدوا بالصالحين وأئمة الدين، لا لنقص في خطاب الشريعة، لا لنقص في كتاب الله وسنة نبيه وحاشاهم عن ذلك؛ وإنما ليحصُل الفهم على وجهه الصحيح.

والاقتداء سُنة من سنن الأنبياء إذا وقعت على وجهٍ مِن العلم والمعرفة وبعُدت عن التعصُّب والغلو والزيادة في قَدْرِها، فإنها إذا كانت على الرتبة الحسنة سُمِّيت اقتداءً، وهي من شعائر الأنبياء كما قال الله -جل وعلا- لنبيه: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وتأسَّى نبينا ﷺ بإخوانه من الأنبياء في موارد من سنته وصارت من سُنته ومن سُنة إخوانه من الأنبياء والمرسلين.

والذين أمر الله الاقتداء بهم في هذه الأمة هم السابقون الأوَّلون من المهاجرين والأنصار، فلا يُخرج عن منهجهم وطريقتهم بما أوجب الله من هذا الحكم في قوله: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾[التوبة: ١٠٠]؛ فجعل الخبر هو إخباره أنه رضيَ عنهم ورضُوا عنه، فأثنى عليهم، وهو -جلَّ وعلا- لا يُعطي هذا المقام الأشرف الذي هو مقام الرضى منه وهو أعظم مقامات الكرامة كما قال سبحانه: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، لا يكون هذا المقام إلا لمن جمع العلم والعمل؛ إلا لمن حقَّق العلم والعمل، فلمّا قال عن السابقين الأولين: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١٠٠]، دلّ على أنهم محقِّقُون للعلم والعمل.

وشرَعَ الاقتداء بهم فقال: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾، وهو معنى قوله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ

﴿مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، وهذه الآية أفادت أن ثَمَّةَ تلازمًا بين هَدي النبي ﷺ وسبيل المؤمنين؛ فإن المؤمنين لا يُجمِعون على خلاف هَدي نبيهم ﷺ؛ ولهذا كانت أصول الاستدلال عند أئمة السنة من أهل الفقه والحديث التي أجمعوا عليها: الكتاب والسنة والإجماع، فما كان إجماعًا في المسائل أو إجماعًا في طرق الاستدلال لا يصحُّ الخروج عنه بطرق مبتدَعَة أو بأدلة مبتدَعَة أو بأحكام مبتدعة.

فتعظيم أصل الاقتداء -وإن كان يحتاج إلى بَسْطٍ وبَيانٍ ولكنّ المَقام هنا هو مقَامُ اقتصاد وإجمال-، تحقيق هذه الفريضة وهذه الشَّعيرة بعد الشَّعيرة الشريفة الأولى التي هي أشرفُ المقاصد والأصول؛ شعيرة التسليم لله ولرسوله معرفةً وإخلاصًا، تحقيق الاقتداء بهدي الصحابة -رضي الله عنهم- ومن اتَّبعهم، والذين اتبعوهم من كان على طريقتهم من علماء المسلمين، وهؤلاء متسلسلون في التاريخ، ولا تزال هذه الأمة باقية على هذا الأصل في أئمة السنة الذين نقلوا هدي الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- من الفقهاء والمحدِّثين وأصحاب العبادة من فضلاء العبَّاد والصالحين.

والأصل في عامَّة المسلمين من العوام أنّهم على هذه الطريقة بخلاف الطُرق الأُخرى فإنها طرق مُخالفة لأصل الهَدْيِ وقريبِ الإدراك، ولهذا لا يستطيعوها في كثيرٍ من الأحوال العامة حتى يُصرَفُوا إليها صرفًا؛ فإنَّ الطريقة التي عليها أهل السنة هي الطريقة المناسبة للفطرة لأنها هي هَدْي النبي ﷺ.

إذًا الأصل الثاني: الاقتداء بمن شرع الله الاقتداء به اقتداءً معتدِلًا لا يقود إلى التعصُّب ولا يقود إلى الغلو في شأنهم، ولهذا يتَّسع الاختلاف مع اختلافهم، ولا يكون قول آحادهم -أعني الصحابة- حُجَّة، بل يكون قولُ بعضِهم ممّا يُستأنس به إذا اقتضاه الدَّليل، أو كان قولًا لجمهورهم، أو لم يُعرف له مُخالف؛ كما هو معروف في تفاصيل الاستدلال في مسائل الأصول.

وحتى من أطْلَق من العلماء والفقهاء وأهل الأصول أنَّ قول الصحابي حجة عند طائفة؛ لا يريدون به أن كل قولٍ يكون حجةً؛ فإن هذا لم يَقل به إمام، وإلا لصار الصحابي مُشرِّعًا وهذا لا قائل به؛ فإنهم ليسوا معصومين عن الخطأ بل يُصيبون ويُخْطئون، ولَكنْ لهم هديٌ ذكره الله في القرآن وشَرَعَ الاقتداء به، وهذا الهَدْيُ ليسَ مُنفكًّا عمّا جاء في كتاب الله وسنة نَبِيِّهِ، بل إذا نظرت إليه حتى من جهة النظر العقلي بَانَ لك

أن ما يأتي في الخبر أو الأمر هو مقدمة؛ وما عليه الصحابة يكون نتيجة؛ فهو اتصالٌ وليس امتيازًا وانفكاكًا عما في كتاب الله، ولهذا جُمع في الآية بمقام واحد في قوله: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥]، وهما متلازمان من جهة القَبول أو من جهة التَّرك؛ هذا الأصل الثاني.

إذًا الأصل: الأول التسليم، الأصل الثاني: الاقتداء بهدي الصحابة ومنهجهم.

الأصل الثالث: الجمع بين العقل والنقل.

وإنما يُذكر هذا وإنْ كان مُتضَمَّنًا في خطاب الله ورسوله، لكنْ تراه في زمن الصحابة لـمَّا لمْ يَقُمْ سَببٌ لتمييزه ما سُمّي على هذا التمييز، لكنّا إذا نظرنا كتاب الله وجدنا أنَّ كتابَ الله خاطب العقول ولم يُخاطب المؤمنين وحدهم بل خاطب جميع المكلَّفين، وإنما نَزَلَ على النبي ﷺ قبل أنْ يؤمنَ به أحدٌ ابتداء نزوله.

وخاطب به وهو حجةٌ على العباد مُؤمِنهم وكافِرهم؛ وليس خطابَ الله في كتابه -في القرآن- كما قال كثير من علماء النظر -من غُلاة النُظّار- الذين قالوا أن القرآن مجرَّد خطاب خبريٍّ مَحْض مبنيٌّ على صِدق المُخبر؛ بل تضمَّن خبرًا مبنيًا على صدق المُخبر ونُبُوَتِه أو على صدق المُخبر في كتاب الله من كلام الله -سبحانه وتعالى-، وتَضَمَّن القرآن ما هو خطاب عقلي؛ وأنت ترى أن الله -سبحانه وتعالى- أمر بتوحيده وعبادته وحده لا شريك له، ولكن جاء خطاب عقلي في تقرير هذه المسألة في مثل قول الله: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]؛ هذا خطابٌ عقلي قال الله تعالى في البعث لـمّا اعْتَرضَ رجلٌ على مسألة البعث بشبهةٍ عقليةٍ قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيم * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّة وَهُوَ بِكُلِّ خَلْق عَلِيم﴾ [يس: ٧٨-٧٩]، إلى غير ذلك مما لا يتّسِعُ المَقامُ للتفصيلِ فيه.

إن القرآن تضمن من الحقائق العقلية التي يتحقَّق بها تمام المعرفة، وهي كما ذكر الإمام ابن تيمية الأمثلة المضروبة في القرآن، في مثل قوله: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾، ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ﴾.

فهذا التحقيق عند أهل السنة والجماعة لمقام الشرع والعقل به برِئُوا من ضلالتين ومن خطأين:

الخطأ الأول: مَن جعل ثمة ممانعة بين دليل العقل ودليل النقل، كما سار ذلك وشاع ذلك في طوائف علماء الكلام الذين جعلوا ثمة تمانعًا بين الدليل العقلي وبين الدليل النقلي، بين دليل العقل وبين دليل السمع كما يسمونه، ونتج عن هذا التمانُع عندهم تأويل النصوص، فقُسِّم الدين إلى ظاهرٍ وإلى مؤوَّل، وهذه من البدع التي عَرَضت في تاريخ المسلمين؛ فإن الدين ليس له قِسمان متقابِلان أحدهما ظاهر والآخر مؤوَّل، أو ظاهر وباطن كما عند الباطنية الذين جعلوا للدين ظاهرًا وجعلوا له باطنًا، من باطنية الصوفية أو غيرهم، أو مَن جعل للدين ظاهرًا وتأويلًا كما في طرق مدارس المتكلمين. فإذًا برئوا من هذا الخطأ الذي هو جَعْلُ ممانعة ومنازعة بين العقل والنقل.

وبرئوا من **الخطأ الثاني**: الذين أبطلوا المعنى العقلي مطلقًا وأعرضوا عنه مطلقًا، كما جاء في بعض طرق الصوفية، حتى صارت بعض الأفعال عندهم من الخرافة التي لا معنى لها.

فلم يُنازِعوا الكتاب والسنة بالعقل -أعني أهل السنة-، ولم يُسقطِوا مقام دليل العقل، ولكنَّ دليل العقل ليس دليلًا مستقلًا بنفسه بل يكون تحت هيمنة الشريعة، وإلا فإنَّ فاضِل النَّظر هو مما أُثني عليه في الشريعة، ولهذا قال النبي ﷺ في دعائه لابن عباس: (**اللهم فقّهه في الدين**)؛ وفِقْهُه في الدين هو فاضلٌ من النظر.

وأنت تعرف أن العقل إذا ذهب سقط مقام التكليف، وما ذُكر في القرآن على سبيل الذَّم، لكن ادَّعى طوائف من علماء الكلام وعلماء النظر أدلة سموها عقلية وهي ليست كذلك، سموها حقائق وهي شبهات، فضَلُّوا بها وأَضَلُّوا، وإلا فإن الحقائق العقلية الصحيحة لا تُنازِع ما أخبرت به الرسل من الحقائق الشرعية، ولهذا لما صنَّف الإمام ابن تيمية -رحمه الله- مصنَّفه في هذا سماه: (درء تعارض العقل والنقل)، ما قال: تقديم النقل على العقل، وإنما قال: درء التعارض بين العقل والنقل؛ أي ليس ثمة تمانعًا بين الدليل العقلي

الصحيح وبين دليل النقل الصحيح، فمن قال بعقله دليلًا خالف الشرع عُلم أنه عقل فاسد وأنه ليس دليلًا عقليًا صحيحًا بل يكون وهمًا وظنًا كما قال الله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ ما يكون علمًا.

فإذًا برِئ أهل السنة من بدعة التأويل ومن بدعة الظاهر والباطن، ومن بدعة الخرافة في بعض أوجه الأفعال، وصاروا في عباداتهم على عبادة مستقيمة، ولهذا الشريعة لم تتضمَّن وجهًا من غير المناسبة، وتفرَّع عن هذا أنهم لما نظروا حتى في مُفصَّل الشريعة وإن كان هذا النظر لا يلزم اختصاصه بهم بل يشاركهم كثير من الطوائف في هذا، جعلوا الشريعة مُعلَّلة، ومن هنا قامت الأدلة التي تناسب تعليل الشريعة في الاستدلال على فروعها كدليل القياس؛ فإنه لولا تعليل الشريعة ما قام دليل القياس، فإنه إلحاقُ فرعٍ بأصلٍ لعلَّة جامعة بينهما. وقام على تعليل الشريعة دليل الاستحسان؛ فإنه في بعض أوجهه عُدولٌ عن القياس الجَليّ إلى القياس الخفي.

فإذًا حُسن الجمع بين العقل والنقل لأن الضلالة في هذه المسألة والخطأ في هذه المسألة –مسألة العقل والنقل– هي من أدق المسائل التي حصل وتفرَّع عنها الكثير من النزاع والاختلاف، فسمَّوا الأدلة الكلامية التي أصل مادتها مادة الفلسفة سموها عقليات وهي وهميَّات وليست عقليات؛ فإن العقل الصحيح هو مناط التكليف، والكفار إذا وافوا ربهم يوم القيامة قالوا كما قال الله عنهم: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [تبارك: ١٠]، وهذا على كلِّ تقدير أصلٌ له تفسير، لكن يُشار إلى أن منهج أهل السنة حُسن الجمع بين دليل العقل والنقل وإن كان النَّقل والشَّرع مُهيمنًا والعقل لا يستقِلّ.

الأصل الرابع: النَّظر الصحيح؛ وهو الفقه في الاسم الشرعي؛ فإنهم سلَّموا واقتَدَوا وأحسنوا الجمع بين العقل والنقل، واستعملوا مقام الفقه الصحيح.

الأصل الرابع من الأصول التي تجمع منهج أهل السنة في فهم النص: حسن الفقه؛ وهذا الفقه أو النظر الصحيح مقامات:

المقام الأول: تمييز الأصول عن الفروع، فميَّزوا أصول الدين التي هي أصول الدين في كتاب الله وسنة نبيه، ولم يجعلوا في أصول الدين ما ليس منها، بل أصول الدين عندهم هي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، وأصول الدين عندهم هي أصول العدل وأصول الشريعة وقواعد التشريع الكلية، كل هذا في أصول الدين.

وميَّزوا الفروع، ولهذا لم يختلفوا في أصل، لم يختلفوا في أصل لا في مقدمات الاستدلال ومنهج الاستدلال في الأصول، ولا في الأحكام نفسها، فما اختلفوا في دليل من الأدلة هل يُستدل به في أصول الدين أو لا يستدل به في أصول الدين، أجمعوا أنَّ أصول الدين محكومة بالكتاب والسنة والإجماع، بخلاف مسائل الفروع فإنه عَرَض عندهم اختلاف في المقدّمات وفي النتائج فأنت ترى الفقهاء اختلفوا في كثير من المسائل، وإذا رجعت إلى هؤلاء الفقهاء وجدت أنهم أئمة، ونُقل الخلاف عن الصحابة في مسائل كثيرة من مسائل الفروع.

واختلفوا في المقدِّمات؛ أي في الأدلة الثانية التي تسمى في الأصول الأدلة المُختَلف فيها.

فإذًا المقام الأول: تمييز الأصول عن الفروع، فلم يُدخِلوا في أصول الدين ما ليس منها، بخلاف الطوائف المخالِفة أدخلت في أصول الدين ما ليس منه، فمنهم من جعل العِصمة من أصول الدين لإمام من الأئمة أو لجملة الأئمة، ومنهم من جعل من أصول الدين تأويل الصفات مثلًا، ومنهم من جعل من أصول الدين المخالفة في أهل الكبائر، إلى آخره.

فأهل السنة هم أثبتُ الطَّوائف في تحقيقًا لأصول الدين التي بُعث بها الرسول ﷺ، وأجمعوا عليها ولم يختلفوا فيها، وصار لهم الفقه الشريف وتحقيق الفقه الشريف في مسألة تمييز الأصول عن الفروع، بخلاف الطوائف الأخرى فإنهم وإن أصابوا في مقامات وأبواب إلا أنهم فاتَهُم تحقيق هذا التمييز، فأدخلوا في الأصول ما ليس منها، فاضطربت أصولهم على هذا الاعتبار.

المقام الثاني: حُسن تحقيقهم لتسمية الأدلة؛ فما أدخلوا في الأدلة ما ليس منها، بل جعلوا الدليل هو الكتاب والسنة، وهذا يُقتَصَد عليه ويُقتَصَر عليه في مسائل الأصول، ونتيجته الإجماع، ولهذا من قال منهم: الدليل

هو الكتاب والسنة، أو قال: الدليل هو الكتاب والسنة والإجماع في الأصول، فالحقيقة واحدة؛ فإن الإجماع نتيجةٌ في حقيقته للحكم الذي اسْتَفَاض بالكتاب والسنة حتى أُجمع عليه، ولما نظروا فروع الدين جاءوا بأدلة سُميت بعد ذلك بأسماء ولكنها عند التحقيق راجعة إلى الكتاب والسنة، كدليل القياس عند الجمهور الذي نحتج به، أو دليل الاستصحاب أو المصلحة المرسلة أو ما إلى ذلك.

فهذه الأدلة من صحَّحها من أهل الاجتهاد وأئمة الاجتهاد فإنه ما قال بتصحيحها إلا لأنها متصلة بدليل الكتاب والسنة، وإلا لو قُدِّر انفكاكُها انفكاكًا تامًا لما صحَّت، فإنك ترى في كتاب الله أنَّ الدين في جميع موارِده يُردُّ إلى حكم الله ورسوله، فالقياس عند التَّحقيق وجهٌ من الرَّد إلى هَدْي النبي ﷺ، ولهذا سموه بهذه التسمية: إلحاق الفرع بالأصل للعلة الجامعة بينهما، وقد قال الله تعالى: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا**﴾ [النساء: ٨٢]، وهذا دليل.

إذًا المقام الأول: تمييز الأصول عن الفروع، المقام الثاني: تحقيق في تسمية الأدلة وتعيين الأدلة، المقام الثالث: تحقيق في ترتيب الأدلة، وأوجُه ذلك مفصَّلة لا يكفي المقام لنشرٍ فيها أو لبحثٍ مُفصَّل فيها.

المقام الرابع: حسن تحقيقهم لبيان النصوص؛ وهذا مبنيٌّ على لغة العرب، فهم عُنُوا بضبط الدَّلالات التي هي اقتضاء اللغة، وإن كان هذا -كما أشرت سابقًا- لا يختصُّ بهم، ولكنهم أجود الطوائف تحقيقًا لهذا، ولهذا إذا نظرت تاريخهم وجدت أن أئمة الحديث الكبار وأئمة الرواية الكبار وأئمة الفقه الكبار وأئمة الاستنباط الكبار هم من كان على هذا الهدي، على هدي أهل السنة والجماعة؛ فالأئمة الأربعة في الفقه وكالأئمة التسعة في الحديث وغيرهم، وكذلك غيرهم من أهل العلم من الفقهاء والمحدّثين، فهذه الأصول التي تجمع ذلك.

ثم خاتمة في أخلاقهم: وهي أنَّهم يتَّبِعون العدل الذي شرعه الله -سبحانه وتعالى-، ولهذا قال الإمام ابن تيمية -رحمه الله-: "ومِن هَديهم ترك الاستطالة على الخَلْق بحقٍّ أو بغير حق، ولا يَفْتَاتُون في دين الله ما لم يأذن به الله"؛ لا يقولون في دين الله ما لم يأذن به الله، ولا يفتاتون على الشريعة في الأقوال، ولا يعطِّلون مقام

الاستنباط والنظر، بل يجمعون هذه الأصول جمعًا، وهذا هو الفقه الذي قال فيه النبي ﷺ كما في الصحيحين وغيره: (**من يُرِد اللهُ به خيرًا يفقِّهه في الدين**).

إذًا هذه الأصول وخاتمتها الأخلاقيَّة هي جِماع الهدي والمنهج عند أهل السنة والجماعة في فهم النص الذي فَاتَ الطَّوائف الأخرى، وإن كان لا يَلْزَم -كما أشرت حتى يكون الكلام على مقام العدل- لا يلزم أن يكون فاتهم أصل مادة هذه الأصول من كل وجه، وإنما فَاتَهم التَّحقيق، والتحقيق درجات إلى أوجُهٍ من البدعة أو الضلالة أو الخطأ، وهذه مقامات معروفة، فإن المخالفين ليسوا درجة واحدة كما هو معروف، منهم مِن أهل البدع المُغلَّظة ومنهم دون ذلك، والبِدعة تكون في مقامات من الأقوال والأفعال والعقائد والتَّصديقات والتَّصورات.

وإذًا هذه هي الأصول: التَّسليم، الاقتداء، الجمع بين العقل والنقل وما نتج عنه من البُعد عن تقسيم الدين إلى ظاهر ومؤوَّل أو ظاهر وباطن، أو البُعد كذلك عن الخرافة التي دخلت على بعض الطوائف في أفعالهم وتصرفاتهم وآرائهم.

وانضبط منهج الاستدلال والاستنباط -الفقه والنظر- وهو مقامات: مقام تمييز الأصل عن الفرع، مقام تسمية الأدلة، مقام ترتيب الأدلة، مقام بيان الأدلة على مُقتضَى لغة العرب؛ فإن القرآن نزل بلسان عربي مُبِين.

ثم خاتمة في هذه الأصول وهي: العدل، وهي خاتمة أخلاقية من الشرائع التي شرعها الله وأمر بها، فهم يَبتَغُون مقام العدل والاعتدال والوسطية في هديهم، ولهذا هم بعِيدون عن الغلو كما أنهم بعيدون عن الجفاء في آرائهم وأقوالهم وتصرفاتهم، هذا هو الهَدْي الواجب شرعًا من حيث هو ماهيَّة علمية، وإن كان أهل التكليف يقصِّرون في تحقيق هذه المقامات كما قال الله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ**﴾ [فاطر: ٣٠]، فهذه المقامات تأتي على هذا الوجه من تحقيقها أو نقص تحقيقها.

نسأل الله –سبحانه وتعالى– بأسمائه وصفاته أن يجعلنا ممن آمن به وصدَّق المرسلين، واتَّبع هَدْي سيدهم وإمامهم نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

اللهم اجعلنا ممن يستمعون القول فيتَّبعون أحسنه.. اللهم وفقنا وإياكم إلى كل خير، واجعلنا هُداةً مهتدين..

اللهم انصر دينك وكتابك وسنة نبيك وعبادك الصالحين، اللهم اجمع كلمة المسلمين على الهدى على كتاب الله وعلى سنه نبيه ﷺ.. اللهم اجمع قلوب المسلمين على ما بعثت به نبيك من الهدى ودين الحق..

اللهم وفق ولاة أمورنا لكل خير واجعلهم هداة مهتدين وانصر بهم الملة والدين..

أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم..

مع تحيات فريق مشروع التفريغ ☺
لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة هذا الرابط:

http://www.shbaboma.com/vb/forumdisplay.php?f=87